

Distr.: General
18 November 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة 

مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة الأربعون

24 كانون الثاني/يناير - 4 شباط/فبراير 2022

التقرير الوطني المقدم وفقاً للفقرة 5 من مرفق قرار مجلس
حقوق الإنسان 21/16*

جنوب السودان

* تصدر هذه الوثيقة دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة الاستعمال

مقدمة

- 1- حصل جنوب السودان على استقلاله في تموز/يوليه 2011. وجرى أول استعراض متعلق بجنوب السودان كدولة مستقلة في تشرين الثاني/نوفمبر 2016. ويستعرض هذا التقرير، وهو التقرير الوطني الثاني المقدم من حكومة جنوب السودان لعملية الاستعراض الدوري الشامل، التقدم المحرز في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في البلد، والتقدم المحرز في تنفيذ التوصيات المقبولة التي قُدمت خلال الاستعراض الأول في عام 2016، البالغ عددها 203 توصيات.
- 2- وعقب اعتماد تقرير الاستعراض الدوري الشامل لجنوب السودان في عام 2017، اتخذت الحكومة تدابير لتنفيذ التوصيات المقبولة عن طريق إعداد مصفوفة. وقد صنّفت المصفوفة التوصيات في مجالات مواضيعية واسعة تشمل إجراءات محددة اتخذتها عدة مؤسسات حكومية في إطار تنفيذ التوصيات المقبولة، ومؤشرات حقوق الإنسان لرصد التقدم المحرز، والجهات الفاعلة المسؤولة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والشركاء الإنمائيين، والجدول الزمني لاستكمال التنفيذ.
- 3- وأقرت الحكومة، ومنظمات المجتمع المدني، وأصحاب المصلحة، مصفوفة التنفيذ في عام 2019، مما مكن الحكومة من تقديم تقرير طوعي عن منتصف المدة في أيار/مايو 2019.

المنهجية

- 4- أجرت اللجنة المشتركة بين الوزارات، ومنظمات المجتمع المدني، وأصحاب المصلحة الآخرين، مشاورات وطنية في جوبا، وبي في ولاية وسط الاستوائية، ووراب وأويل في ولاية شمال بحر الغزال، ورومبيك في ولاية البحيرات، وواو في ولاية غرب بحر الغزال، وبور في ولاية جونقلي، وملكال في ولاية أعالي النيل، وتوريت في ولاية شرق الاستوائية، وبامبيو في ولاية غرب الاستوائية، من أجل جمع آراء الجمهور من النساء والشباب بشأن الحالة الأمنية، وحقوق المرأة والطفل، وحرية التعبير، وغير ذلك من الخدمات التي تقدمها الحكومة للجمهور.
- 5- وبعد المشاورات المشتركة بين الوزارات، دعت الحكومة أعضاء منظمات المجتمع المدني، وأصحاب المصلحة الآخرين، وممثلي الشركاء الإنمائيين، إلى عقد حلقة عمل للتحقق جرت في فندق "لاندمارك" في جوبا في الفترة من 9 إلى 10 أيلول/سبتمبر 2021. ووافقت حلقة العمل بالإجماع على التقرير ووجهت الحكومة إلى المضي قدماً في تقديمه إلى مجلس حقوق الإنسان، لإجراء المداولات.

تنفيذ التوصيات المقدمة خلال جولة الاستعراض الدوري السابقة

الدستور

- 6- يتضمن الدستور في الباب الثاني منه شرعة الحقوق والحريات الأساسية المستمدة من الاتفاقيات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، التي صدقت عليها جمهورية جنوب السودان. وتهدف شرعة الحقوق إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان للمواطنين والمقيمين، ودعم مبادئ الديمقراطية والحكم الرشيد في البلد.
- 7- ويحدد الدستور ثلاثة مستويات للحكم: الحكم الوطني، والولائي، والمحلي، استناداً إلى مبادئ اللامركزية، من بين أمور أخرى، ويُحدد تفويض السلطات والروابط بين المستويات الثلاثة. وتتألف الحكومة الوطنية من رئيس ونائب أول للرئيس وأربعة نواب للرئيس ووزراء. وتمنح سلطات تنفيذية وتشريعية لجميع

- الولايات (10) والمناطق الإدارية (3). وتتألف السلطة التنفيذية للولاية من حاكم ونائب حاكم ووزراء. وتتألف الحكومة المحلية، وهي مستوى الحكم الثالث، من مقاطعات وبيام ويوما في المناطق الريفية.
- 8- وينص الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان على إنشاء وزارة لبناء السلام، ووزارة للشؤون الاتحادية، مما يعكس التزام الحكومة بالسلام.
- 9- وتتص المادة 8-2 من الاتفاق المنشط لتسوية النزاع لعام 2018، على دمج الاتفاق بالكامل في الدستور الانتقالي لعام 2011 (بصيغته المعدلة). وعلى هذا الأساس، أدخلت الحكومة تعديلاً على الدستور بتضمينه أحكام الاتفاق. ومشروع قانون تعديل الدستور معروض حالياً على الهيئة التشريعية الوطنية الانتقالية لاعتماده.
- 10- وتتص المادة 1-14-2 من الاتفاق على أن تتألف الهيئة التشريعية الوطنية الانتقالية من الجمعية التشريعية الوطنية ومجلس الولايات. وتمت زيادة عدد أعضاء البرلمان إلى 650 عضواً خلال الفترة الانتقالية.

الإصلاح المؤسسي

الإصلاحات في بنك جنوب السودان، ولجنة مكافحة الفساد، والدائرة الوطنية لمراجعة الحسابات

- 11- الفصل الرابع من الاتفاق المنشط لتسوية النزاع يطلب من الأطراف وأصحاب المصلحة، في المادة 4-1، ضمان أن تكون حكومة الوحدة الوطنية شفافة وخاضعة للمساءلة عن السياسات والإجراءات المؤسسية القانونية التي تعتبر أساسية لتحقيق التنمية المستدامة. وعلى هذا الأساس، فإن الاتفاق يطلب إلى الحكومة في المادة 4-2 إدخال الإصلاحات المؤسسية اللازمة، بما في ذلك مراجعة القوانين التي تحكم بنك جنوب السودان، وتنفيذ خارطة الطريق الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية. وعلى هذا الأساس، أصدر مجلس الوزراء الوطني تعليماته مؤخراً إلى سلطات بنك جنوب السودان بتعديل قانون تأسيسه، كما طلب من وزارة التجارة تعديل قانون تشجيع الاستثمار لعام 2009، وطلب من الهيئة الوطنية للإيرادات إدخال الإصلاحات اللازمة على قانون تأسيسها.
- 12- وفي مجال مكافحة الفساد، تجري الحكومة حالياً تعديلات على قانون لجنة مكافحة الفساد لعام 2009، وقانون الدائرة الوطنية لمراجعة الحسابات لعام 2011، بغية إدخال الإصلاحات اللازمة التي ينص عليها الاتفاق المنشط لتسوية النزاع.
- 13- وتتص المادة 4-6 من الاتفاق المنشط لتسوية النزاع على إنشاء مؤسسات جديدة تشمل هيئة المشتريات العامة والتصرف في الأصول، ولجنة الرواتب والمكافآت، وهيئة إدارة البيئة، ومراكز البحث والتطوير، وصندوق دعم الرعاية الصحية وصندوق دعم الطلاب. وقد بدأت عملية إنشاء هذه المؤسسات بوضع سياسات على المستوى المؤسسي.
- 14- وفيما يتعلق باستعراض القوانين الوطنية الأخرى، تعكف الحكومة على استعراض قانون الاتصالات والخدمات البريدية لعام 2010، وقانون النقل، قانون إدارة المالية العامة والمساءلة، وقانون النفط والتعدين. وقد بدأ استعراض القوانين المذكورة بوضع السياسات على المستوى المؤسسي.

التصديق على الصكوك الدولية والإقليمية والامتثال لها:

التوصيات: 126، و128-41، و128-5، و128-15، و128-19، و128-22

- 15- فيما يتعلق بالتصديق على الصكوك الدولية والإقليمية، انضمت الحكومة منذ الاستعراض الدوري الشامل الأخير، الذي قدم إلى الجمعية التشريعية الوطنية، إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وبروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق المرأة، والميثاق الأفريقي لرفاه الطفل. وتشمل الاتفاقيات المصدق عليها اتفاقية الأشخاص عديمي الجنسية والاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكولها الاختياري. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الأزمة السياسية في البلد أعاقت عملية التصديق.
- 16- وفيما يتعلق بالامتثال للصكوك الدولية والإقليمية التي يعتبر جنوب السودان طرفاً فيها، قدمت الحكومة ثلاثة تقارير أولية إلى هيئات معاهدات حقوق الإنسان عن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، والبروتوكول المتعلق والبروتوكول المتعلق باشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة الأطفال. وتنتظر هيئات المعاهدات ذات صلة في التقارير الثلاثة.
- 17- وفيما يتعلق بالمساعدة التقنية وبناء القدرات، قدم الشركاء الإنمائيون تدريباً في عام 2019 لأعضاء البرلمان وبعض المسؤولين الحكوميين تضمن شرح محتويات العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والاتفاقية الدولية الخاصة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وشمل التدريب الالتزامات والفوائد المتعلقة بالتصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- 18- وفيما يتعلق ببذل الجهود من أجل إدماج القوانين الدولية في القوانين الوطنية من أجل تعزيز حقوق الإنسان في البلد، قامت الحكومة منذ الاستعراض الأخير باعتماد تعديل على الدستور الانتقالي لعام 2011، تم بموجبه تضمين الدستور أحكام الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جنوب السودان، وسن قانون الجوازات والهجرة (المعدل) لعام 2013 الذي تضمن إصدار أنواع جديدة من جوازات السفر، وقانون نظام معاشات الخدمة المدنية لعام 2013، وقانون المحاماة لعام 2013 لتنظيم مهنة المحاماة، والقانون المالي لعام 2016، وقانون المنظمات غير الحكومية لعام 2016، وقانون الهيئة الوطنية للإيرادات لعام 2016، وقانون لجنة الإغاثة وإعادة التأهيل لعام 2016.
- 19- وسنت الحكومة أيضاً في عام 2017 قانون العمل لعام 2017، وقانون السجل المدني لعام 2018، قانون المشتريات العامة لعام 2018، وقانون المعاشات التقاعدية لقوات الدفاع الشعبي في جنوب السودان لعام 2020، وقانون كفالة الحريات لعام 2020.
- 20- وفيما يتعلق بالاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، قامت الحكومة، بدعم من لجنة التقييم المشترك والرصد التي أعيد تنشيطها، بإجراء تعديل واستكملت استعراض القوانين الأمنية الرئيسية، بما في ذلك قانون دوائر الأمن الوطني لعام 2014، وقانون الشرطة لعام 2009، وقانون مصلحة السجون لعام 2011، وقانون الحياة البرية لعام 2011، وقانون فرق الإطفاء، وقانون الأحزاب السياسية لعام 2012، وقانون الجيش الشعبي لتحرير السودان لعام 2009.
- 21- وفي محاولة لإدراج الجرائم الدولية في القوانين الوطنية، أدخلت الحكومة في عام 2015، بدعم من الشركاء الإنمائيين، تعديلاً على قانون العقوبات لعام 2008 تم بموجبه إدراج جرائم الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والتجسس، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الاغتصاب، في عام 2015. وتأخر سن مشروع القانون بسبب الإجازة الطويلة للبرلمان. وسيعرض مشروع القانون، بعد إعادة صياغته، على الجمعية التشريعية الوطنية الانتقالية للنظر فيه واعتماده على الفور.

التعاون مع الإجراءات الخاصة

التوصيات: 126-62، و126-63، و127-12، و127-13، و127-16، و127-18

22- فيما يتعلق بالتعاون مع الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، وآليات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وافقت الحكومة منذ الاستعراض الدوري الأخير على منح إمكانية الوصول لمختلف الوفود التابعة للجنة حقوق الإنسان في جنوب السودان، وفريق الخبراء الذي أنشأه مجلس الأمن عملاً بالقرار رقم 2020/2521، وأعضاء مجلس الأمن، وأعضاء مجلس الأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وتمت الزيارات إلى البلد دون قيود. وقدمت الحكومة الدعم اللازم للبعثات، بما في ذلك إصدار التأشيرات دون تأخير، وتقديم إحاطات أمنية. وتمكنت البعثات من العمل دون قيود مع مختلف المسؤولين الحكوميين ومنظمات المجتمع المدني والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان.

23- ومنذ الاستعراض الأخير، اجتمعت الحكومة مع العديد من المبعوثين الخاصين من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. ويدل هذا المستوى من التفاعل على التزام الحكومة بالتعاون الكامل مع جميع آليات حقوق الإنسان.

تنفيذ اتفاق السلام

التوصيات: 126-4، و126-5، و126-6، و126-7، و126-8، و126-9، و126-10، و126-11، و126-65

24- اضطلعت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بدور الوسيط في اتفاق تسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان لعام 2018، الذي يعتبره الكثيرون من الإنجازات الهامة نحو تحقيق الاستقرار في البلد. وقد تم تنفيذ الاتفاق على مراحل. وتوصلت الأطراف في شباط/فبراير 2020 تسوية مسألة عدد الولايات وحدودها، مما مهد الطريق لتشكيل الحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية، وحكومة الدولة، وتعيين مفوضي المقاطعات، وإنشاء الجمعية التشريعية الوطنية الانتقالية، وبرلمانات الولايات وغيرها من المؤسسات على الصعيدين الوطني والولائي.

مؤسسات العدالة الانتقالية

التوصيات: 126-13، و126-14، و126-15

25- فيما يتعلق بتنفيذ الفصل الخامس من اتفاق تسوية النزاع، كلفت الحكومة، في كانون الثاني/يناير 2021، وزير العدل والشؤون الدستورية بالشرع في إنشاء جميع الآليات بموجب الفصل الخامس، التي تشمل لجنة الحقيقة والمصالحة ولأم الجراح، وهيئة التعويض والجبر، والمحكمة المختلطة لجنوب السودان، وتنفيذ الفصل السادس المتعلق بعملية وضع الدستور الدائم، والمادة 1-17 بشأن إنشاء لجنة الإصلاح القضائي.

لجنة الحقيقة والمصالحة ولأم الجراح

26- من أجل تنفيذ توجيهات مجلس الوزراء، أنشأ وزير العدل والشؤون الدستورية فرقة عمل تابعة لوزارة العدل في آذار/مارس 2021 بغية تنسيق ومراقبة تنفيذ اتفاق تسوية النزاع. كما أنشأ وزير العدل والشؤون الدستورية في أيار/مايو 2021 لجنة فنية وفقاً لأحكام المادة 5-2-1-3 من الاتفاق، وهي تتألف من خبراء من منظمات المجتمع المدني والمنظمات النسائية وزعماء دينيين وشباب وبعض المسؤولين من المؤسسات الحكومية ذات الصلة. ويتألف اللجنة خبير من مؤسسة دينية ونائبة من إحدى منظمات المجتمع المدني. ومن المقرر أن تجري اللجنة مشاورات واسعة النطاق مع الشباب والنساء والمنظمات

المدنية وضحايا النزاعات. وستكون نتيجة المشاورات هي الأساس لسن التشريعات، لكي يتسنى إنشاء لجنة للحقيقة والمصالحة ولأم الجراح وفقاً لأحكام المادة 55-1-1 من نظام اتفاق تسوية النزاع.

27- وبعد إنشاء اللجنة، أطلق النائب الأول للرئيس، بالنيابة عن الحكومة، أعمال اللجنة التقنية في جوبا، في 30 حزيران/يونيه 2021.

28- وأعدت اللجنة التقنية ميزانيتها، وأقرت خطة عملها وأنشأت لجاناً فرعية. ومن المقرر أن يبدأ تقديم التدريب للجنة في 27 أيلول/سبتمبر 2021. وتجرى المشاورات على مدى شهر واحد، اعتباراً من تاريخ بدء المشاورات.

المحكمة المختلطة لجنوب السودان

التوصيتان: 62-126، و63-126

29- تنص المادة 5-3-1-1 من اتفاق تسوية النزاع على إنشاء محكمة مختلطة مستقلة لجنوب السودان، من قبل مفوضية الاتحاد الأفريقي. وتقدم المفوضية، وفقاً للمادة 5-3-1-2 من الاتفاقية، مبادئ توجيهية واسع النطاق تتعلق بتحديد مكان المحكمة، وهياكلها الأساسية، وتمويلها، وآلياتها، وآلية الإنفاذ التابعة لها، علاوة على تحديد السوابق القضائية المعمول بها، وتشكيلة القضاة، وامتيازات وحصانات موظفي المحكمة. وأبلغت الحكومة مفوضية الاتحاد الأفريقي عن طريق مكتب الاتحاد الأفريقي في جوبا بقرار مجلس الوزراء الصادر في 29 كانون الثاني/يناير 2021 باستعداد الحكومة للمضي قدماً في عملية إنشاء المحكمة المختلطة.

30- وحتى هذا التاريخ، لا تزال الحكومة ملتزمة بالمضي قدماً في إنشاء المحكمة المختلطة وفقاً للتكليف المنصوص عليه في المادة 5-3-1-2 من اتفاق تسوية النزاع.

عملية وضع الدستور الدائم

التوصيتان: 24-128، و28-128

31- فيما يتعلق بمعايير الدستور الدائم، نظمت الحكومة حلقة عمل في العاصمة جوبا في 27 أيار/مايو 2021 عملاً بأحكام المادة 6-8 من اتفاق تسوية النزاع، ييسرها أحد المعاهد البارزة في مجال صناعة الدستور. واستخدمت نتائج حلقة العمل كأساس لصياغة مشروع قانون لعملية وضع الدستور. وقد طرح مشروع القانون على مجلس الوزراء في 26 آب/أغسطس 2021 للتعليق والموافقة عليه. وناقشت مجموعة الحكمة في مجلس الوزراء مشروع القانون في 1 أيلول/سبتمبر 2021، الذي ينتظر عرضه على الهيئة التشريعية الوطنية الانتقالية لاعتماده.

الوصول إلى العدالة والإصلاح القضائي

التوصيات: 24-126، و25-126، و26-126، و13-126، و14-126، و15-126، و17-126، و18-126، و19-126، و20-126، و21-126، و59-126، و31-127، و34-127

32- من أجل التغلب على الإفلات من العقاب من خلال المساءلة، أدخلت الحكومة في عام 2019، بموجب التزاماتها الواردة في الفصل الثاني من اتفاق تسوية النزاع، بعض الإصلاحات المؤسسية في قطاع الأمن عن طريق إنشاء لجان تحقيق أسفرت عن مقاضاة بعض الأفراد بتهمة انتهاك حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنساني ضد المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال.

33- واتخذت الحكومة أيضاً بعض التدابير التي تشمل اتخاذ إجراءات سياساتية وداعمة لتيسير المنتديات المتعلقة بسيادة القانون وتقديم المشورة التقنية لها، في توريت، وكابويتا في ولاية شرق الاستوائية، ويامبيو في ولاية غرب الاستوائية، وواو في ولاية غرب بحر الغزال، وجوبا في ولاية وسط الاستوائية، وبور في ولاية جونقلي، وأويل في ولاية شمال بحر الغزال. وقد أفاد البرنامج وحدات العدالة وإنفاذ القانون، وأعضاء مجالس الولايات وممثلي المجتمع المدني، وقد تناول التحديات المطروحة أمام سيادة القانون، ولا سيما فيما يتصل بوكالات إنفاذ القانون.

34- وفيما يتعلق بإدارة القضايا، قامت الحكومة في عام 2020 بتصنيف ومتابعة 7 478 قضية جنائية في أويل في ولاية شمال بحر الغزال، وبور في ولاية جونقلي، ويامبيو في ولاية غرب الاستوائية، وواو في ولاية بحر الغزال الغربية، وتوريت في ولاية شرق الاستوائية. ومن بين الحالات المصنفة، تم التحقيق والبت في 2 718 قضية.

35- وفيما يخص برامج الوصول إلى العدالة الأخرى، قدمت الحكومة في عام 2019، بمساعدة من الشركاء الإنمائيين، المساعدة القانونية لـ 897 شخصاً، 75 في المائة منهم من النساء، وذلك في جوبا في ولاية وسط الاستوائية، وملكال في ولاية أعالي النيل، وبانتيو في ولاية الوحدة، ويامبيو في ولاية غرب الاستوائية، وبور في ولاية جونقلي، وأويل في ولاية شمال بحر الغزال. وقدمت المساعدة القانونية عن طريق خمسة مراكز للعدالة وبناء الثقة حديثاً في هذه المناطق، في عام 2019.

36- وفيما يتعلق بالإصلاحات القضائية بموجب المادة 1-17 من اتفاق تسوية النزاع، تسعى الحكومة بالتعاون مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية إلى إنشاء لجنة مخصصة للإصلاح القضائي، تتولى دراسة الإصلاح القضائي وتقديم توصيات بهذا الشأن إلى الحكومة للنظر فيها. وبلغت العملية مرحلة متقدمة من التنفيذ. وتشمل الإصلاحات التي ستوصي بها اللجنة إعادة هيكلة السلطة القضائية التي ستضطلع بها اللجنة القضائية التي أعيد تشكيلها خلال الفترة الانتقالية. ومن المقرر أن يشمل الإصلاح القضائي، على سبيل المثال لا الحصر، استعراض قانون القضاء لعام 2008، وقانون لجنة الخدمة القضائية، لعام 2008، وبناء قدرات الموظفين القضائيين وتطوير الهياكل الأساسية للقضاء.

37- ويتعين على جميع المعنيين في لجنة الإصلاح القضائي مراعاة أن تكون نسبة النساء 35 في المائة من الأعضاء وفق ما ينص عليه اتفاق تسوية النزاع. وسيكون رئيس ونائب الرئيس من الأشخاص القانونيين، وتتولى الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية عملية الاختيار والتعيين. وكما هو متوخى في إطار نظام الإصلاح القضائي، ستضع لجنة الإصلاح القضائي أساساً راسخاً لبلد ينعم بالسلام والرخاء، على العدالة واحترام سيادة القانون القائمة على أساس قضاء يتسم بالاستقلال والفعالية والكفاءة. وحددت الحكومة والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية اختصاصات اللجنة ووقعتا عليها عملاً بالمادتين 1-17 و 1-17-5 من اتفاق تسوية النزاع.

38- ووقعت الحكومة، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، واللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها، على اختصاصات لجنة الإصلاح القضائي. وتعمل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية على تحديد خبيرين قانونيين من المنطقة للعمل كرئيس ونائب لرئيس اللجنة. ومن المتوقع أيضاً أن تتصل الهيئة بأطراف الاتفاق لترشيح ممثلهم استناداً إلى الصيغة المنصوص عليها في الاتفاق، لكي يتم تعيينهم من قبل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية.

حماية المدنيين

التوصيات: 22-126، و59-126، و60-126

39- فيما يتعلق بالعنف الطائفي الذي ترتكبه جماعات الجريمة المنظمة، أنشأت الحكومة لجنة تحقيق تتألف من مسؤولين، وزعماء دينيين، وشباب، وغيرهم من أصحاب المصلحة. ومن أجل المحافظة على الأرواح، أوصت اللجنة بنشر قوات على الفور في مناطق النزاع. كما أشركت اللجنة مختلف أصحاب المصلحة، ولا سيما الشباب والزعماء لوقف العنف وإيجاد آليات بديلة لتسوية الخلافات. وقد تم ذلك في ولاية واراب، وفي جونقلي الكبرى، وفي ولايات البحيرات وشرق الاستوائية ووسط الاستوائية، ضمن مناطق أخرى.

40- وقدمت الحكومة، بالتعاون مع شركاء الإنمائيين، بما في ذلك شعبة الشؤون المدنية والسياسية التابعة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، آليات بديلة لتسوية المنازعات في المجتمعات المحلية عن طريق الحوار من أجل التعايش السلمي بين المجتمعات المحلية. وتم أيضاً توفير أنشطة للتدريب وكسب العيش.

41- ودعا مسؤولون حكوميون، بمن فيهم محافظو الولايات، عبر الإذاعة وغيرها من وسائل الإعلام، إلى التهدئة بين المجتمعات المحلية المتنازعة الدولة. وألقي القبض على معظم مرتكبي العنف الطائفي وتم تقديمهم لمحاكمات بموجب القانون.

42- وفيما يتعلق بنهب الماشية، أنشأت الحكومة وحدة عمليات مشتركة تتألف من الجيش والشرطة والقوات النظامية الأخرى. ونشرت وحدة عمليات مشتركة في المناطق المتأثرة بعمليات سرقة الماشية، ولا سيما في شرق الاستوائية، وواراب، وجونقلي الكبرى، والوحدة، وضواحي جوبا. وسعت الحكومة، بالتعاون مع شعبة الشؤون المدنية والسياسية التابعة للبعثة، إلى التوسط من أجل تحقيق التعايش السلمي بين المجتمعات المحلية التي تقع فيها حالات سرقة الماشية.

43- وفيما يتعلق بعمليات القتل المستهدف، أنشأت الحكومة وحدة شرطة مجتمعية في شرق الاستوائية، وجوبا في وسط الاستوائية، وواو في غرب بحر الغزال، وولاية واراب. كما أنشأت الحكومة لجنة للتحقيق في حادثة غامبو - شريكات في عام 2020. وألقي القبض على عشرة متهمين وقدموا للمحاكمة بموجب القانون.

44- وفيما يخص نزع سلاح المدنيين، أنشأت الحكومة عدة لجان تحقيق في عام 2020 في جوبا في منطقة غومبا، وفي رومبيك في ولاية البحيرات، وأكوبو في جونقلي الكبرى. وكشفت الجناة، أرسلت الحكومة لجنة تحقيق إلى هذه المناطق تتألف من محامين تابعين لمكتب المدعي العام، ومحققين من الشرطة.

45- وبالنسبة للهجمات التي تقع على طرق المرور السريع التي تشنها جماعات مسلحة مجهولة، نشرت الحكومة وحدة دوريات أمنية توفر الحماية للمسافرين والبضائع العابرة على هذه الطرق، لا سيما على الطرق المؤدية إلى مدن جوبا، وبي، وتوريت، وبور. وألقت الشرطة القبض على ثلاثة مشتبه فيهم على طريق جوبا - نيمولي السريع، ويجري التحقيق معهم حالياً.

حماية حقوق النساء

التوصيات: 2-126، و3-126، و36-126، و38-126، و44-126، و46-126، و47-126، و57-126، و58-126، و61-126، و20-127، و21-127، و39-127، و40-127

46- من أجل تحسين الآليات القائمة للإبلاغ عن حالات العنف الجنسي والجسدي، وضمان وصول الضحايا والناجين إلى العدالة، أنشأت الحكومة في عام 2019، بدعم من الشركاء الإنمائيين، محكمة معنية بالأحداث وجرائم العنف الجنساني. ويوجد مقر المحكمة في جوبا بولاية وسط الاستوائية، ولديها

وحدات متنقلة في ملكال في ولاية أعالي النيل، ويامبيو في ولاية غرب الاستوائية، وتوريت في ولاية شرق الاستوائية. وتمكنت المحكمة من البت في 369 قضية خلال الفترة 2020-2021، منها 82 قضية تتعلق بالعنف ضد الأحداث والعنف الجنساني.

47- ومن أجل الوفاء بالالتزامات المتعلقة بتنفيذ التوصية بمكافحة الإفلات من العقاب، نظرت المحكمة المختصة بالأحداث والعنف الجنساني في 60 قضية في عام 2021، منها 19 قضية تتعلق بالعنف ضد المرأة والطفل. وقد أدى استمرار الملاحظات القضائية والتوعية العامة إلى حدوث بعض التغيير في السلوك فيما يتعلق بمسألة العنف الجنساني.

48- وفيما يتعلق بمنع العنف الجنسي والجنساني وحماية الناجين، أنشأت الحكومة 17 وحدة حماية خاصة، ست منها بالإضافة إلى مركز متكامل في مراكز شرطة جوبا، في ولاية وسط الاستوائية، وهي تقدم خدمات متكاملة، تشمل مستشفيات لتقديم الدعم الطبي والنفسي والقانوني، من أجل تمكين الناجين من العنف الجنساني من الوصول إلى العدالة. كما تم وضع إجراءات عمل موحدة في عام 2014 لتوفير الوقاية والحماية من العنف الجنسي والجنساني والتصدي له، ووضعت خارطة طريق للفترة 2017-2030 من أجل القضاء على زواج الأطفال في جنوب السودان. وأسهمت هذه البرامج مساهمة إيجابية في حماية المرأة.

49- وفيما يخص عمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفيين، أنشأت الحكومة محكمة طوارئ للقوات النظامية في عام 2017 بهدف ملاحقة المتهمين بانتهاكات حقوق الإنسان من أفراد جهاز الأمن الوطني، وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، والشرطة الوطنية لجنوب السودان، ودائرة السجون الوطنية.

50- ومن أجل تنفيذ خطة العمل الوطنية التي وقعتها الحكومة والأمم المتحدة في عام 2016، أنشئت فرقة عمل شاركت فيها الوزارات المعنية (الصحة، والداخلية، والعدل، والشؤون الجنسانية، والدفاع، وأعضاء البرلمان، والجهات المعنية الإقليمية والدولية، ومنظمات المجتمع المدني)، بهدف تنفيذ لتنفيذ البيان الموقع الذي يرمي إلى إنهاء جميع أشكال العنف الجنسي المتصل بالنزاع في البلد. ونظمت عدة حلقات عمل تدريبية مع نشر المعلومات وتوجيهات القيادة على نطاق واسع على جميع وحدات القوات النظامية فيما يتعلق بمنع العنف الجنسي والجنساني.

51- وفيما يتعلق بالخدمات المقدمة إلى ضحايا العنف الجنسي والجنساني، أنشأت الحكومة، بدعم من الشركاء الإنمائيين، 12 مركزاً متكاملًا في جميع الولايات العشر لتوفير الحماية والخدمات الطبية والنفسية والاجتماعية والقانونية ودور الإيواء. وأنشأت الحكومة حتى الآن مركزي إيواء (منازل آمنة) لحماية الناجين من هذا العنف ووضعت إجراءات عمل موحدة.

52- وبالنسبة لوصول المرأة إلى العدالة، قامت الحكومة، بدعم من الشركاء الإنمائيين، بتنظيم تدريب للقضاة، والمدعين العامين، والمحامين، وشرطيات مكلفات بإجراء التحقيقات، وضباط مراقبة السلوك، وأخصائيين اجتماعيين، من أجل معالجة قضايا العنف ضد النساء. وفي الوقت الراهن، تم تعيين أخصائيين اجتماعيين لمساعدة الناجين من العنف الجنسي والجنساني وتقديم المشورة والتوجيه. وقدمت خدمات المساعدة القانونية بدعم من الشركاء الإنمائيين والمنظمات غير الحكومية المحلية بناء على توصية مقدمة من لجنة. ومنذ الاستعراض الدوري الشامل الأخير، بلغ عدد المستفيدين من المساعدة القانونية 181 شخصاً بينهم 33 من ضحايا الاعتصاب.

53- وفيما يتعلق بالإجراءات الإيجابية الرامية إلى القضاء على التمييز ضد النساء والفتيات، تقوم الحكومة حالياً بتنفيذ اتفاق تسوية النزاع لعام 2018، وقد أحرزت تقدماً في تنفيذ أحكام المادة 16 من الدستور الانتقالي (بصيغته المعدلة) التي تنص على زيادة مشاركة المرأة في مؤسسات الحكم من 25 في

المائة إلى 35 في المائة. كما كفلت الحكومة في سياساتها المتعلقة بالخدمة العامة وقانون العمل لعام 2017 مساواة المرأة في المشاركة والمساواة في الأجور بين النساء والرجال.

54- وفيما يخص زيادة الوعي العام بحقوق المرأة، نظمت الحكومة في شباط/فبراير 2020، بالتعاون مع الشركاء الإنمائيين، مؤتمراً للقيادة النسائية في جنوب السودان لمدة ثلاثة أيام من أجل زيادة توعية المرأة بالحقوق المنصوص عليها في الاتفاقيات ذات الصلة. وشاركت جميع الولايات العشر في المؤتمر. غير أن انعدام الأمن آنذاك، لم يمكن الحكومة من تنظيم حملات التوعية إلا في مناطق محدودة كانت أقل تأثراً بالنزاع، لا سيما في المناطق الريفية. كما نظمت الحكومة ومنظمات المجتمع المدني حلقات عمل للتوعية في شرق الاستوائية وغرب بحر الغزال وجونقلي، لشرح أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

55- وفيما يتعلق بالتدابير المتخذة لتحسين الحالة الاجتماعية والاقتصادية للنساء المشرديات داخلياً، قدمت الحكومة مع الشركاء الإنمائيين الدعم إلى المشرديات داخلياً من أجل تحسين ظروف حياتهن، عن طريق تدريب النساء والفتيات على الحياكة وصنع السلال وتصفيف الشعر والحرف، وغير ذلك من الأنشطة المدرة للدخل.

56- وفيما يتعلق بالنساء اللاتي لا يستطعن ممارسة أنشطة مدرة للدخل بسبب جائحة كوفيد-19، فقد تم تدريبهن على مهارات جديدة مثل صنع الصابون السائل والحياكة لإنتاج الكمادات. ووفرت الحكومة، بالتعاون مع الشركاء الإنمائيين، الأغذية ومواد الإغاثة للنساء المتضررات من الفيضانات والجفاف.

57- وبالنسبة لتوفير فرص عمل للمرأة، اعتمدت الحكومة تدابير لزيادة مشاركة المرأة في الخدمة العامة والتجنيد في القوات النظامية. وتم تجنيد وترقية عدة ضابطات إلى مختلف الرتب، بما في ذلك ترقيتهن إلى رتبة الجنرال في الجيش والأمن الوطنيين والشرطة والسجون وقوات حماية الحياة البرية. ووضعت مدونة قواعد السلوك للقوات النظامية بغية استبعاد مرتكبي جرائم العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، بما في ذلك في القوات الموحدة المزمع تشكيلها.

58- ومن أجل القضاء على الإفلات من العقاب على مستوى الدولة في عام 2019، نظرت محكمة عسكرية في مدينة يي في 36 قضية تتعلق بالتهب والقتل والعنف الجنسي ارتكبتها عسكريون ضد المدنيين. وقد أدينوا جميعاً وحكم عليهم بعقوبات بالسجن وطردوا جميعاً من الخدمة.

59- وفيما يخص القضاء على الممارسات العرفية الضارة، قامت الحكومة بدعم من الشركاء الإنمائيين بتوفير التدريب في عام 2019 للزعماء التقليديين في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان، لا سيما حقوق المرأة. ونظمت الجماعات النسائية أيضاً حملات للتوعية بحقوق الإنسان للمرأة.

حماية حقوق الطفل وتعزيزها

التوصيات: 30-126، و31-126، و49-126، و50-126، و51-126، و52-126، و53-126، و54-126، و55-126، و56-126، و54-128

60- انضمت الحكومة إلى مختلف الصكوك الإقليمية والدولية المتعلقة بتعزيز حقوق الطفل. ومن بين الصكوك التي انضمت إليها، اتفاقية حق الطفل، والبروتوكول الاختياري بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، واتفاقيات جنيف لعام 1949، وبروتوكولاتها الإضافية، الأول والثاني والثالث.

61- وفيما يتعلق بالإجراءات المتعلقة بمكافحة انتهاكات حقوق الإنسان وإنهاء تجنيد واستخدام الأطفال في النزاعات المسلحة، اتخذت الحكومة خطوات في عام 2016 للقضاء على تجنيد الأطفال، واعتمدت في

عامي 2019 و2020، بدعم من الشركاء الإنمائيين، سياسة توفير الحماية الاجتماعية في جنوب السودان، وخطة عمل جنوب السودان، والسياسة الوطنية بشأن الإعاقة والإدماج، وخاصة بالنسبة للأطفال.

62- ووضعت الحكومة أيضاً خطة عمل شاملة بشأن إنهاء ومنع جميع أشكال الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة. وتم في إطار خطة العمل الشاملة وضع خطة عمل مفصلة لحماية الأطفال، اعتبرها الشركاء الإنمائيون إنجازاً كبيراً في سياق بناء الهياكل المعنية بالمساءلة ومنع انتهاكات حقوق الطفل في المستقبل.

63- وفي عام 2018، أصدرت الحكومة إعلاناً طوعياً كخطوة في سبيل تنفيذ المادة 3 من البروتوكول الاختياري المتعلق باشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، تمثل في تحديد السن الدنيا للتجنيد في الجيش والقوات المنظمة الأخرى بـ 18 عاماً. وأمرت بأن تكون جميع عمليات التجنيد في أماكن عامة وليس باستخدام القوة أو الإكراه. وقررت الإعلان عن التوظيف في الصحافة ووسائل الإعلام الوطنية، وخضوع جميع المجندين للفحص الطبي وتقديم شهادة ميلاد معتمدة والشهادات الدراسية أو المتعلقة بالتدريب المهني.

64- وأنشأت الحكومة كذلك مننديات خاصة بمسألة العنف الجنسي والجنساني تشمل الإحالة ورصد الحالات فيما يخص التدخلات وغير ذلك من الخدمات المقدمة للناجين. واعتباراً من عام 2020، أنشأت الحكومة، بدعم من الشركاء الإنمائيين، برامج تحاور عبر الإذاعة تهدف إلى زيادة الوعي المجتمعي فيما يتعلق بمنع العنف ضد النساء والأطفال. وتتناول هذه البرامج قضايا العنف الجنسي والجنساني.

65- وحددت الحكومة سن المسؤولية الجنائية بـ 12 عاماً. وبذلت جهود لجعل المحاكم العرفية في المناطق الريفية تلتزم بأحكام القانون. وللغضاء على اللجوء المفرط إلى احتجاز الأطفال أثناء الإجراءات السابقة للمحاكمة وبعد المحاكمة، اعتمدت الحكومة بعض العقوبات التي تشمل تحويل الأحكام التقليدية، ووقف تنفيذ الأحكام، والإرشاد، والخدمة المجتمعية. وتم على أساس مؤقت تطبيق تحويل الأحكام في ملكال في ولاية أعالي النيل، وواو في ولاية غرب بحر الغزال. وانتهى العمل بالمشروع في عام 2013 بسبب الأزمة السياسية في البلد.

66- ولضمان عدم احتجاز الأطفال مع البالغين، أمرت الحكومة، بتنفيذاً لأحكام قانون الطفل لعام 2008 وقانون مصلحة السجون لعام 2011، بإبقاء القُصر في مرافق احتجاز منفصلة. وتم نشر أخصائيين اجتماعيين للمراقبة في مراكز الشرطة ومرافق الاحتجاز في جوبا. وقامت الحكومة، بدعم من الشركاء الإنمائيين، بتدريب حراس السجون وموظفي حماية الأطفال في مجال إدارة الإصلاحات. ولا يوجد في الوقت الراهن سوى إصلاحيين في مدينتي جوبا وواو. ولا تزال بعض السجون الحكومية تحتجز القُصر مع البالغين بسبب الافتقار إلى مرافق احتجاز كافية.

67- وفيما يخص خدمات المشورة المقدمة للأطفال، أنشأت الحكومة، بدعم من الشركاء الإنمائيين، برنامج لقاءات ووساطات أسرية للقصر الجانحين من أجل التشجيع على الوساطة في مرحلة الاحتجاز قبل المحاكمة ولكفالة حق الأطفال في الإفراج أو الإفراج بكفالة.

68- وفيما يتعلق بتنفيذ المادة 26 من قانون الطفل لعام 2008، اعتمدت الحكومة الاحتفال باليوم الدولي للطفلة في 11 تشرين الأول/أكتوبر من كل عام، ويوم الطفل الأفريقي في 16 حزيران/يونيه، ويوم الأمم المتحدة لحقوق الطفل في 20 كانون الأول/ديسمبر، واليوم العالمي لمكافحة عمل الأطفال في 14 حزيران/يونيه.

69- ومنذ الاستعراض الدوري الشامل الأخير، قامت الحكومة خلال الفترة 2018-2021، بدعم من الشركاء الإنمائيين، بتحديد 902 من الفتيان و314 من الفتيات المجندين وتسريحهم وإعادةهم إلى أسرهم. وكان هؤلاء الأطفال في صفوف قوات المعارضة الموقعة على اتفاق تسوية النزاع.

حماية المشردين داخلياً

التوصيات: 36-126، و40-126، و41-126، و82-128

70- نظراً إلى التقدم الجيد المحرز في تنفيذ اتفاق تسوية النزاع في جنوب السودان، وضعت الحكومة، بدعم من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، تدبيراً لاستعادة ثقة المشردين داخلياً. ونتيجة لذلك، وافق بعضهم على العودة الطوعية إلى مناطقهم الأصلية.

71- ومن أجل تشجيع المشردين داخلياً على العودة الطوعية، وجهت الحكومة حكومات الولايات إلى ضمان استقرارهم بطريقة سلسة بتمكينهم من استرداد أراضيهم وممتلكاتهم. ووجه مجلس الوزراء في عام 2018 بإخلاء جميع منازل المشردين داخلياً وتسليمها إلى المالكين الشرعيين.

72- وفيما يتعلق بضمان تحقيق السلام في البلد، أنشأت الحكومة قوة عمليات أمنية مشتركة في ولايات وسط الاستوائية، وغرب الاستوائية، وشرق الاستوائية، وأعلي النيل، وجونقلي، وشمال بحر الغزال، وغرب بحر الغزال، وواراب، والبحيرات، وتتألف القوة من أفراد من الشرطة الوطنية، وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، وجهاز الأمن الوطني، والسجون، وقوات حماية الحياة البرية، من أجل المحافظة على سلام وأمن مجتمعات العائدين. وتم نشر القوة المشتركة على الطرق السريعة للمدن الكبرى.

إصلاح قطاع الأمن

التوصية: 30-128

73- وتتص المادة 1-2-17-1 من اتفاق تسوية النزاع على إصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك تعديل قانون الجيش الشعبي لتحرير السودان لعام 2009. وعلى هذا الأساس، أدخلت الحكومة تعديلاً على القانون بإجراء تغييرات رئيسية، بما في ذلك تغيير اسم الجيش الوطني إلى قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان. ووافق مجلس الوزراء على مشروع القانون في 9 أيلول/سبتمبر 2021، وسيعرض على الجمعية التشريعية الوطنية الانتقالية خلال دورتها الأولى لاعتماده.

74- وتتص المادة 2-4-10 من الاتفاق على تسريح الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة الذين لا يحق لهم الخدمة في الجيش الموحد أو لا يرغبون في ذلك، ونزع أسلحتهم وإدماجهم. وتشمل عملية التسريح تحديد الأطفال المرتبطين بالجيش أو الجماعات المسلحة الموقعة على اتفاق تسوية النزاع. وأنشأت الحكومة أيضاً، بدعم من الشركاء الإنمائيين، فرقة عمل للتحقق من عدد القوات وتحديد أفراد مختلف الجماعات المسلحة، الذين سيتم تسريحهم.

75- وفيما يتعلق بالمساعدة التقنية وبناء قدرات الجيش الوطني، وطلبت الحكومة خلال المؤتمر الرابع للقيادة العليا أن يحترم القادة قواعد الاشتباك، ووزعت عليهم نسخاً من الدستور، واتفاق تسوية النزاع، ومنشورات تتعلق بإنهاء العنف الجنسي وعمليات نهب أو قتل المدنيين. كما طلبت من المحكمة العسكرية توقيف وملاحقة أي عسكري تورط في ارتكاب جريمة أي جريمة.

76- وفيما يتعلق بجهود التوعية العامة الرامية إلى وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان من جانب الجيش وغيره من القوات النظامية، نظمت الحكومة، بدعم من شعبة حقوق الإنسان التابعة للبعثة، حلقات تدريب لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، وجهاز الأمن الوطني والقوات النظامية الأخرى في مجال

مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والقوانين المحلية الأخرى. وشمل التدريب أيضاً قضايا العنف الجنسي والجنساني وأساليب حماية الطفل.

جهاز الأمن الوطني

التوصية: 128-30

77- فيما يخص إصلاح جهاز الأمن الوطني، ينص اتفاق تسوية النزاع لعام 2018 في المادة 1-17-1-2 على تعديل قانون جهاز الأمن الوطني لعام 2014. ويتضمن مشروع القانون التعديلي مسائل التدريب والهيكلة وسلطات موظفي جهاز الأمن وهيئة الرقابة المدنية. وأحيل مشروع القانون إلى مجلس الوزراء لمناقشته والموافقة عليه قبل عرضه على الجمعية التشريعية الوطنية الانتقالية لاعتماده.

78- وبالتعاون مع الصليب الأحمر الدولي، نظمت الحكومة حلقات تدريب في عام 2018 لبعض من كبار موظفي جهاز الأمن الوطني في مجال حقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، واتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الاختيارية.

79- وفيما يتعلق بمكافحة إفلات موظفي جهاز الأمن الوطني من العقاب، أنشأت الحكومة في عام 2019 آلية داخلية للمساءلة في شكل محكمتين، موجزة وعادية. وتلتزم المحكمتان بفرض الانضباط ومحاكمة أفراد الأمن الوطني الذين يرتكبون جرائم تتعلق بحقوق الإنسان. وتمكنت المحكمة في عام 2021 وحده بالنظر في 16 قضية تتعلق بانتهاكات لحقوق الإنسان.

80- وفي مجال المساعدة التقنية وبناء القدرات، نظم جهاز الأمن الوطني حلقات تدريب لأفراده في مجالات حقوق الإنسان، وحماية المدنيين، وتنفيذ المهام وإدارة الأزمات، وجمع البيانات.

شرطة جنوب السودان

التوصية: 128-30

81- فيما يخص إصلاح شرطة جنوب السودان، ينص اتفاق تسوية النزاع على لعام 2018، في المادة 1-17-1-2، على تعديل قانون شرطة جنوب السودان لعام 2009. ويحتوي مشروع قانون التعديل على إنشاء هيكل جديدة للشرطة، بما في ذلك تغيير الاسم إلى جهاز الشرطة الوطنية. وقد وافق مجلس الوزراء على مشروع القانون في اجتماعه المنعقد في 9 أيلول/سبتمبر 2021، وسيعرض على الجمعية التشريعية الوطنية الانتقالية في دورتها الأولى.

82- ومن أجل إرساء المعايير، جرى استعراض منهج لتدريب جهاز الشرطة الوطنية يشمل الإدارة، ومنهجية البحث، والإجراءات القضائية، وإدارة أمن المعلومات، والجريمة السيبرانية، وحقوق الإنسان، والأمن والسلامة وممارسة مهام الشرطة بما يتماشى مع السياق الثقافي. ويجري تنفيذ هذا المنهج في جميع عمليات التدريب الأمني.

83- وكثفت الحكومة جهود التصدي للفساد في جهاز الشرطة عن طريق مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة والتهرب الضريبي، من خلال تعزيز عمل الهيئة الوطنية للإيرادات وغيرها من المؤسسات المالية. كما قامت الحكومة، من خلال لجنة للرقابة المالية أنشئت تحت إشراف نائب رئيس المجموعة الاقتصادية، بالتحقيق مع المسؤولين المتهمين بالفساد في مختلف المؤسسات الحكومية وملاحقتهم.

84- وفيما يتعلق بمكافحة العنف الجنساني في وسط الاستوائية، وغرب الاستوائية، وشرق الاستوائية، وأعلى النيل، وجونقلي، وشمال بحر الغزال، وغرب بحر الغزال، وواراب والبحيرات، أنشأت الحكومة

والشركاء الإنمائيين مكتباً للشؤون الجنسانية في عام 2020 في مراكز الشرطة، وتم تدريب أفراد الشرطة في مجال العنف الجنسي والجنساني وحماية الأطفال والنساء.

85- وفيما يخص تدريب أفراد جهاز الشرطة، حسبما تنص أحكام اتفاق تسوية النزاع بشأن الترتيبات الأمنية، أرسلت الحكومة 12 500 ضابط صف لتدريبهم في كلية الشرطة. وهذا التدريب على وشك الانتهاء وسيخرج هؤلاء كجزء من القوة الموحدة بموجب اتفاق تسوية النزاع.

86- وقامت الحكومة أيضاً، بدعم من الشركاء الإنمائيين، بتدريب 75 شرطية و75 شرطي في مجال التحقيق في حالات العنف الجنسي والجنساني.

87- وفي إطار أعمال الشرطة المجتمعية في جوبا، أنشأت الحكومة، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي، ستة مراكز للشرطة داخل المناطق السكنية. كما تم تدريب 300 ضابط شرطة في مجال علاقة الشرطة بالمجتمع المحلي.

مصلحة السجون

التوصية: 128-39

88- جرى تعديل قانون مصلحة السجون في جنوب السودان لعام 2011 في إطار الإصلاحات المؤسسية وفقاً لأحكام اتفاق تسوية النزاع. ويتضمن مشروع قانون التعديل الإصلاحات اللازمة التي تتمثل في تغيير مصلحة السجون إلى إصلاحية. ووافق مجلس الوزراء على مشروع القانون في 9 أيلول/سبتمبر 2021.

89- وخلال التحديات الصحية المتعلقة بجائحة كوفيد-19 في عام 2020، أفرجت الحكومة، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عن 4 383 شخصاً من السجون ومرافق الاحتجاز التابعة للشرطة، من بينهم 474 امرأة. وكان الهدف من الإفراج المبكر الحد من اكتظاظ السجون وغيرها من مرافق الاحتجاز، بغية التقليل من انتشار وتأثير جائحة كوفيد-19. واطلق سراح بعض المحتجزين في أويل في ولاية شمال بحر الغزال، وبور في ولاية جونقلي، وتوريت في ولاية شرق الاستوائية، وواو في ولاية غرب بحر الغزال، وجوبا في ولاية وسط الاستوائية، ويامبيو في ولاية غرب الاستوائية، وفي ولاية البحيرات. ومن بين المفرج عنهم 717 محتجزاً يعانون من مشاكل صحية، وأشخاص كبار السن، ونساء، وأحداث، وأمهات مرضعات.

90- وتم توفير التدريب المهني في السجون في سجن جوبا المركزي، حيث بلغ عدد المستفيدين منه 213 نزيلًا و34 من النزليات، وفي واو في ولاية غرب بحر الغزال، تم أيضاً تدريب 105 سجناء على مختلف المهارات. وشمل التدريب 12 مجالاً شملت تصفيف الشعر والتجميل وميكانيكا السيارات والحياكة وتصميم الأزياء والبناء والمخابز والنجارة والكهرباء وتصنيع المعادن واللحام والزراعة وتجهيز الأغذية والسباكة وتكنولوجيا المعلومات. كما وفّرت مصلحة السجون في عام 2020 المواد التعليمية اللازمة للأحداث في المدرسة الإصلاحية في جوبا، بما في ذلك الكتب المدرسية والمكاتب المدرسية.

91- وفي سجن جوبا المركزي، شيدت الحكومة خلال الفترة 2017 - 2019، بدعم من الصليب الأحمر الدولي، غرفتين، ودورتي مياه، ونظام للصرف الصحي، وحفرت بئراً مجهزة بالطاقة الشمسية. وشيدت مرافق مماثلة في توريت في شرق الاستوائية، وأويل في ولاية شمال بحر الغزال. وفي عام 2020، شيدت الحكومة أيضاً، بدعم من الشركاء الإنمائيين، جناحين ودورتي مياه للسجناء في سجن بي، كما قامت بصيانة أحد الأجنحة في قسم السجناء. وتكفل الصليب الأحمر الدولي بصيانة غرفتين في قسم

السجينات في سجن التونج في ولاية واراب، وشيدت شعبة حقوق الإنسان التابعة للجنة الأممية مكاتب لموظفي السجون في ملكال في ولاية أعالي النيل.

92- ونتيجة لتحسين الخدمات في السجون، تمكن 43 سجيناً في سجن جوبا المركزي، بمن فيهم أحداث، من الجلوس لاختبار شهادة التعليم الابتدائي في جنوب السودان عام 2019.

93- وفيما يتعلق بالمساعدة التقنية وبناء قدرات موظفي مصلحة السجون، نظمت الحكومة، بدعم من الشركاء الإنمائيين، دورة تدريب لعشرة من موظفي السجون في مجال إدخال البيانات المتعلقة بنظام إدارة السجون، ووضعت دليل عمل نظام إصلاح الأحداث، ودربت 50 ضابطاً في هذا المجال عام 2019.

حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

التوصيتان: 126-39، و 126-75

94- أنشأت وزارة الشؤون الجنسانية والطفل والرعاية الاجتماعية مركزاً تعليمياً في مدينة الرجاف لضعاف البصر والسمع. وقد سلط المركز الضوء على ضرورة مراجعة تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة من أجل مواءمة البرنامج مع الدستور، وأهداف التنمية المستدامة. ويشكل التعليم الشامل للجميع أحد المبادئ الرئيسية لهذه السياسة، وهي تعترف بجميع الإعاقات والاحتياجات الخاصة، لكنها تعطي الأولوية للطلاب والمتدربين الذين يعانون من إعاقات سمعية، وضعف البصر، والصم، والمكفوفين، وذوي الإعاقات البدنية، والإعاقات الذهنية، والذين يعانون من صعوبات محددة في التعلم، وصعوبات في الكلام واللغة، وذوي الإعاقات المتعددة، والمصابين بالتوحد.

95- وأنشأت الحكومة مركزاً مرجعياً لإعادة التأهيل البدني في جوبا. وهو يقدم خدمات في الوقت الراهن تشمل الدعم الاجتماعي، وأجهزة المساعدة على الحركة. ويوفر مرفق رعاية الأطفال ذوي الإعاقة خدمات التعليم والاستشفاء والأدوية وإعادة التأهيل للأطفال.

96- وقد وصلت عملية التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المراحل النهائية وهي معروضة على الجمعية التشريعية الوطنية الانتقالية للنظر في توافقها مع المادة 30 من الدستور الانتقالي لعام 2011 (بصيغته المعدلة). وقد ساعدت الحكومة الأشخاص ذوي الإعاقة على إنشاء اتحاد خاص بهم يعرف باسم اتحاد جنوب السودان للأشخاص ذوي الإعاقة. والاتحاد مسؤول عن التنسيق والتواصل والإشراف على جميع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في كل أنحاء البلد. وتوجد في البلد حالياً 27 منظمة عاملة في هذا المجال.

التعليم

التوصيات: 126-72، و 126-73، و 126-74، و 127-41، و 128-95

97- فيما يتعلق بالتدابير المتخذة لتنفيذ أحكام قانون التعليم لعام 2012 والاستراتيجية الوطنية لتعليم البنات، وضعت الحكومة إجراءات للتحقيق في أسباب تسرب الأطفال من المدرسة. وتطلب الحكومة إلى أسرة الطالب المتسرب إعادته إلى المدرسة. فإذا كان الانقطاع عن الدراسة بسبب المسافة، يتم نقل الطالب إلى أقرب مدرسة. وفي حالة رفض المدرسة إعادة تسجيل الطالب، يتعامل مدير التعليم في المقاطعة مع المسألة على أنها عمل إجرامي، ويسجل الطفل بغض النظر عن رفض المدرسة.

98- وفيما يخص التدابير المتخذة لإنفاذ المادة 26 (3) من قانون الطفل والمادة 30 (8) من قانون التعليم العام بشأن حق الفتيات الحوامل والأمهات الشابات في الالتحاق بالمدارس، تقدم الحكومة، بدعم من الشركاء الإنمائيين، دعماً مالياً لهؤلاء الطالبات لضمان استمرارهن في المدارس. ولتشجيع الفتيات

على استئناف الدراسة بعد الانقطاع عن المدرسة، تنتهج الحكومة سياسة إعادة القبول من أجل تشجيع الفتيات الحوامل والأمهات الشابات على الدراسة.

99- ومن أجل تنفيذ نظام التعليم البديل، أدخلت الحكومة برنامج التعلم السريع وبرنامج محو أمية الكبار للحد من الأمية بين النساء والفتيات وتوفير التعليم المستمر للنساء اللاتي لم يتمكن من إكمال التعليم الابتدائي أو الثانوي. كما وضعت الحكومة منهجاً دراسياً وطنياً لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بغية تعزيز التعليم الرقمي، ولكن لا تزال هناك تحديات في مجال الهياكل الأساسية.

100- ولمنع الفتيات من الانخراط في ممارسات سلبية خلال توقف الدراسة، أنشأت الحكومة، بدعم من الشركاء الإنمائيين، لجنة للاستجابة الطارئة تكفل مواصلة الأنشطة التعليمية أثناء إغلاق المدارس، وذلك أساساً من خلال توفير برامج التعليم عن بعد، والتعليم عبر وسائل البث، وإعداد وحدات تعليم على الإنترنت، ودروس مسجلة لسكان المناطق التي يصعب الوصول إليها، وتوفير أجهزة راديو للمجتمعات المحرومة، وتقديم تحويلات نقدية للفتيات وتوفير التوعية المجتمعية.

101- وفيما يتعلق بالتحويلات النقدية التي يقدمها برنامج تعليم الفتيات في جنوب السودان للتشجيع على الالتحاق بالمدارس، استقادت من برنامج التحويلات النقدية 338 401 طالبة من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الثانوية في العام الدراسي 2020.

102- وفيما يخص المساعدة التقنية وبناء القدرات، نظمت الحكومة، بدعم من الشركاء الإنمائيين، حلقات تدريب لخمسة وعشرين ألف معلم من مرحلتي الابتدائي والثانوي.

103- وفي مقاطعة يي بولاية وسط الاستوائية، زاد عدد الأطفال الملتحقين بالمدارس في عام 2020 وحده من 6 000 إلى 12 360 طفلاً. وتعزى هذه الزيادة إلى استقرار اللاجئين والمشردين داخلياً وعودتهم إلى المنطقة. وفي بعض المدارس، يزيد عدد الفتيات على الفتيان. وبالإضافة إلى ذلك، هناك مستشفى عام واحد و4 عيادات طبية خاصة في المقاطعة.

104- وفي مدينة توريت في ولاية شرق الاستوائية، زاد عدد الطلاب الملتحقين بالمستوى الابتدائي من 8 616 طالباً إلى 40 037 طالباً، وفي المرحلة الثانوية من 6 396 طالباً إلى 20 446 طالباً وفقاً لسجلات المدارس لعام 2021. وتعزى الزيادة في الالتحاق إلى تحسن الحالة الأمنية وعودة المشردين داخلياً واللاجئين إلى مواطنهم الأصلية.

الوصول إلى المعلومات وحرية التعبير

التوصيتان: 67-126، و 83-128

105- قانون الحصول على المعلومات لعام 2014 يساعد على إنفاذ المادة 24 من الدستور الانتقالي لعام 2011 (بصيغته المعدلة) بشأن الحق في الحصول على المعلومات. ويمنح القانون للجنة صلاحيات الإشراف والإنفاذ للتحقيق في الشكاوى المقدمة من أي شخص بشأن انتهاكات أحكام القانون، وتضطلع اللجنة، ضمن أمور أخرى، بتطوير وتيسير التوعية والتثقيف وبوضع البرامج المتعلقة بالحق في الحصول على المعلومات والحق في حماية البيانات الشخصية.

106- ونظمت الحكومة، بدعم من الشركاء الإنمائيين، حلقات تدريب للصحفيين في مجال الأخلاقيات المهنية. ونظم الصحفيون انتخابات مكنتهم للمرة الأولى، منذ الاستقلال في عام 2011، من إنشاء اتحاد الصحفيين في جنوب السودان، الذي يتولى تسجيل ومساءلة أعضائه.

107- وفيما يتعلق بالمساعدة التقنية وبناء القدرات، أنشأت الحكومة، بدعم من الشركاء الإنمائيين واتحاد تطوير وسائل الإعلام في جنوب السودان، معهداً لتطوير وسائل الإعلام يتولى تدريب الصحفيين في مجال المعايير الأساسية للعمل في وسائل الإعلام. وعينت الحكومة مجلسي إدارة جديدين لهيئة إذاعة جنوب السودان، وهيئة الإعلام والوصول إلى المعلومات، مما يدل على التزام الحكومة بتحسين حرية التعبير والوصول إلى المعلومات. وتم تعيين امرأة لرئاسة كل مجلس.

الإنجازات

108- أنشأت الحكومة في عام 2019، بدعم من الشركاء الإنمائيين، محكمة مخصصة للعنف ضد الأحداث والعنف الجنساني ومحكمة متنقلة تابعة للمحكمة العسكرية العامة.

109- انضمت الحكومة إلى البروتوكول الاختياري المتعلق باشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة ووضعت في 7 شباط/فبراير 2020 خطة عمل حكومة جنوب السودان بشأن الأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح.

110- وأنشأت الحكومة، بدعم من الشركاء الإنمائيين، برنامج تعليم الفتيات في جنوب السودان الذي يشجع الفتيات على الالتحاق بالمدارس.

111- وقامت الحكومة، بدعم من الشركاء الإنمائيين، بتنظيم حلقات تدريب للزعماء التقليديين في الولايات العشر للتوعية بأثر الزواج المبكر على الفتيات.

112- وأصدرت الحكومة أمراً للأفراد العسكريين مفاده أن الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي تشكل جرائم خطيرة بموجب القوانين المحلية والدولية، وأن كل من يرتكب جريمة اغتصاب أو عنف جنسي سيتعرض للتحقيق والملاحقة.

113- ومن أجل تنفيذ التزاماتها التعاهدية، أعدت الحكومة وقدمت إلى هيئات معاهدات حقوق الإنسان ذات الصلة التقارير الوطنية الأولية بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، والبروتوكول الاختياري المتعلق باشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة.

التحديات

114- وعموماً، لا يزال انعدام الأمن يشكل تحدياً رئيسياً في ضواحي مدينة يي في وسط الاستوائية، وملكال في أعالي النيل، ووو في ولاية بحر الغزال، بسبب المناوشات بين القوات الحكومية وغير الموقعين على اتفاق تسوية النزاع.

115- وثمة تحد آخر يتمثل في عدم كفاية تدريب الصحفيين في البلاد، مما يعوق حرية التعبير.

116- وقد أدى النزاع إلى تدمير مرافق الاحتجاز والمدارس والمستشفيات.

117- وهناك نقص من جانب المجتمع الدولي في تقديم المساعدة التقنية لجنوب السودان لمساعدته في تنفيذ التوصيات.

الخلاصة

118- تلتزم حكومة جنوب السودان بتعزيز وحماية حقوق الإنسان لجميع المواطنين من خلال تنفيذ الإصلاحات المؤسسية المنصوص عليها في اتفاق تسوية النزاع في السودان. وتتسعى الحكومة، من بين أمور أخرى، إلى الحصول على ما يلي من المجتمع الدولي والشركاء:

(أ) تقديم الدعم من أجل إنشاء قاعدة لجمع البيانات وحفظ المعلومات والبيانات الإحصائية عن أعمال حقوق الإنسان والتمتع بها لمواطني جنوب السودان؛

(ب) بناء قدرات المسؤولين الحكوميين على الصعيد الوطني والولائي والمحلي في مجال استخدام النهج القائمة على حقوق الإنسان من أجل التخطيط ووضع البرامج والسياسات وإنجاز عمليات الرصد والتقييم؛

(ج) بناء القدرات في مجال حقوق الإنسان للعسكريين وأفراد الشرطة والأمن الوطني وموظفي السجون والمدعين العامين والموظفين القضائيين.